الدليل الشامل لأفضل الممارسات لتمكين المـرأة سياسيـاً داخـل الأحـزاب الأردنيـة

يصدر عن

مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة

يقدّم هذا الدليل إطاراً عملياً يستند إلى أدوات وأساليب مدروسة تهدف إلى تعزيز مهارات النساء الحزبيات، وتطوير أدائهن القيادي، وتمكينهن من فهم البيئة التنظيمية واتخاذ أدوار أكثر تأثيراً داخل هياكل الأحزاب

يجمع الدليل بين المرجعيات النظرية والخبرات العملية، ويقدّم خطوات واضحة تساعد النساء على بناء حضور فاعل، وتحليل التحديات، واستثمار الفرص لتعزيز مشاركتهن السياسية. كما يشكّل مرجعاً مهماً للأحزاب الأردنية لتطوير سياساتها الداخلية وخلق بيئة أكثر دعماً لمشاركة المرأة

يأتي هذا الدليل كأحد مخرجات مشروع "المرأة في الأحزاب: نحو قيادة فعّالة"، الذي نفّذه مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة، بالتعاون مع مركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة الأردنية، ومؤسسة كونراد أديناور – مكتب الأردن، دعماً لجهود تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة والحزبية

جميع الحقوق محفوظة © لمركز نحن ننهض للتنمية المستدامة – 2025

جدول المحتويات

مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة	1
مشروع "المرأة في الأحزاب: نحو قيادة فعالة"	2
نظرة الى المشاركة السياسية للمرأة في الأردن	3
أهمية مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية	5
الملخص التنفيذي والرسائل الأساسية للدليل	6
النتائج الرئيسية	8
مصفوفة التحديات والتوصيات	11
دليل مرجعي للأحزاب السياسية	14
الأدوات العملية	17
الخاتمة	19

مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة

مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية مستقلة وغير حكومية، تأسّس عام ٢٠١٨ بهدف ترسيخ قيم المواطنة الفاعلة القائمة على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار لتحقيق مخرجات تنموية مستدامة وأكثر شمولًا في الأردن. يعمل المركز ضمن ثلاث مجالات رئيسية متكاملة هي: التمكين السياسي، التمكين الاقتصادي، والإعلام الرقمي.

في مجال التمكين السياسي، يركّز المركز على تعزيز مشاركة الشباب الأردني في عمليات صنع القرار والمساءلة المجتمعية، من خلال بناء قدراتهم وتأهيلهم للانخراط الفاعل في الحياة السياسية، حيث نفّذ المركز أول انتخابات إلكترونية شبابية في الأردن شارك فيها أكثر من ٦٥,٠٠٠ شاب وشابة من مختلف المحافظات، ما شكّل تجربة وطنية رائدة في إشراك الشباب بصنع القرارأما في مجال التمكين الاقتصادي، فيسعى المركز إلى تزويد الشباب والشابات بالمهارات والأدوات اللازمة لزيادة مشاركتهم في الحياة الاقتصادية وخلق فرص عمل مستدامة لهم. ومن أبرز المبادرات التي أطلقها المركز شبكة "هي ريادية"، وهي شبكة محلية متخصصة بتمكين المرأة اقتصاديًا وسياسيًا، تضم أكثر من ٨٥٠ سيدة وفتاة من مختلف محافظات الأردن، وتعمل على تعزيز فرص وصولهن إلى الموارد والأسواق ومواقع صنع القرار.

وفي مجال الإعلام الرقمي، وإيمانًا بأهمية الإعلام في تشكيل الرأي العام والتأثير على السياسات العامة، أسّس المركز منصة "روّاد" للإعلام الشبابي الرقمي، بهدف تعزيز الوعي الرقمي بين الشباب، ورصد خطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي، من خلال التدريب المتخصص وإنتاج محتوى إعلامي هادف قائم على القيم وحقوق الإنسان.

حتى اليوم، نفّذ مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة ٢١ مشروعًا وطنيًا وتنمويًا وصل من خلالها إلى أكثر من ١٠,٠٠٠ مستفيد ومستفيدة في مختلف محافظات المملكة، وأدار أكثر من ٢٠ حملة مناصرة وكسب تأييد لقضايا شبابية وتنموية، كما يتمتّع المركز بقدرة وصول إعلامي واسعة وصلت إلى أكثر من ٢٢ مليون شخص على مختلف منصات التواصل الاجتماعي. ويُعدّ المركز لاعبًا محوريًا في بناء الشراكات والتحالفات، حيث أسّس تحالف "جسور" الذي يضم ٣٦ منظمة مجتمع مدني من ١٢ محافظة أردنية، بهدف توحيد الجهود في رصد وتقييم أداء المجالس المنتخبة على المستوى المحلي، وتعزيز المساءلة المجتمعية والتأثير في السياسات العامة.

من خلال هذا المسار المتكامل، يواصل المركز إسهامه في بناء مجتمع أردني أكثر شمولًا ومشاركة وعدالة، قائم على قيم المواطنة الفاعلة والتنمية المستدامة.

مشروع "المرأة في الأحزاب: نحو قيادة فعالة"

يُشكّل مشروع "المرأة في الأحزاب السياسية: نحو قيادة فعّالة" مبادرة استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الدور القيادي والتمثيل الفاعل للمرأة في الحياة السياسية الأردنية، ودعم مشاركتها المؤثرة في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب السياسية. فعلى الرغم من الإصلاحات التشريعية المهمة التي شهدها الأردن في الأعوام الأخيرة — بما في ذلك التعديلات على قوانين الانتخابات، والأحزاب السياسية، والإدارة المحلية — لا يزال الحضور الفعلي والتأثير المباشر للمرأة داخل الأحزاب والهيئات المنتخبة محدودًا بفعل العوائق الهيكلية والثقافية والاقتصادية.

يُنفَّذ المشروع مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة، بالشراكة مع مركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة الأردنية في جامعة اليرموك، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور – مكتب الأردن ، وقد جرى تصميمه خصيصًا لسد الفجوة بين الإصلاحات التشريعية من جهة، والممارسة الحزبية الفعلية من جهة أخرى. ويستهدف المشروع 25 قيادية وناشطة سياسية شابة (من 18 إلى 55 عامًا) من خلفيات سياسية واجتماعية متنوّعة، لضمان الشمولية والتعددية.

يرتكز المشروع على ثلاث مكونات رئيسية مترابطة:

بناء القدرات: من خلال برنامج تدريبي مكثف مدته ستة أيام، يغطي مهارات القيادة، الهوية السياسية، التفاوض، التواصل، إدارة الحملات الانتخابية، وبناء التحالفات. ويعتمد البرنامج مزيجًا من التعلّم النظري والتطبيقات العملية التفاعلية كالمحاكاة، والتمارين القائمة على السيناريوهات، والمناقشات الجماعية.

إنتاج المعرفة: عبر إعداد دليل وطني لأفضل الممارسات لتمكين المرأة سياسيًا داخل الأحزاب، يستند إلى دراسة نوعية أُجريت بالتواصل المباشر مع السيدات الحزبيات من مختلف الأحزاب السياسية، وعبر ثلاث جلسات حوارية ممثّلة لكافة محافظات المملكة، بهدف رصد التحديات والفرص التي تواجه المرأة في العمل الحزبي، ليشكّل مرجعاً مستداماً للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وصنّاع السياسات في الأردن.

التشبيك والتحالفات: من خلال توفير فرص منظمة للمشاركات للتفاعل مع صنّاع السياسات، وقيادات الأحزاب، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والأكاديميين، بما يعزز من شبكاتهن السياسية وحضورهن العام.

لا يقتصر المشروع على بناء المهارات الفردية قصيرة المدى، بل يسعى إلى إحداث أثر مستدام وتحول نوعي في المشهد السياسي الحزبي، عبر تمكين المشاركات من التحوّل إلى عناصر قيادية مؤثرة داخل أحزابهن ومجتمعاتهن. وقد أظهرت المؤشرات الأولية بالفعل نتائج مشجعة؛ إذ بادرت بعض المشاركات بالانضمام رسميًا إلى أحزاب سياسية للمرة الأولى، فيما قدّمت أخريات مقترحات داخل أحزابهن لتعزيز التمثيل النسائي والمشاركة القيادية للمرأة.

كما يُسهم المشروع في تنفيذ أجندة الإصلاح السياسي الأردنية من خلال دعم مشاركة المرأة كركيزة أساسية للديمقراطية والتنمية المستدامة، وينسجم بشكل مباشر مع مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والاستراتيجية الوطنية للمرأة، في تجسيد واضح لالتزام الأردن بالحوكمة الشاملة والتمثيل السياسي العادل.

نظرة الى المشاركة السياسية للمرأة في الأردن

لا يزال هناك الكثير للقيام به لتحقيق التكافؤ السياسي في الأردن، ووفقاً لخارطة طريق تحفيز المشاركة السياسية للنساء لعام ٢٠١٩، والتي استقصت المشاركة السياسية للمرأة في البرلمانات في جميع أنحاء العالم، فقد احتل الأردن المرتبة ١٣٢ من أصل ١٩٣ دولة، كما يضع المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢١ الأردن في المرتبة ١٤٤ من بين ١٥٦ دولة في التمكين السياسي. ووفقاً للمؤشر العالمي للقوة الناعمة لمجلس العلاقات الخارجية (٢٠٢١)، يحتل الأردن المرتبة ١٨ من أصل ١٠٠ في المشاركة السياسية للمرأة. وتشغل النساء ٩% فقط من المناصب القيادية العليا في مجلس الوزراء وتشغل النساء ١٢% فقط من المقاعد في مجلس الأمة– النواب والأعيان– في السلطة التشريعية و٣٢% من المقاعد المنتخبة في الهيئات الحكومية المحلية. وقد أفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠١٨ ، أنه منذ زيادة المقاعد المخصصة للنساء "نظام الكوتا" إلى ١٥ مقعداً في عام ٢٠١٠، زاد متوسط معدل التغيير ٣% مع هذه الزيادة. وتتوقع المنظمة أنه في أفضل الحالات، نحتاج ١٢ عاماً أخرى حتى تصل مقاعد النساء الى ما يعادل الرجال داخل البرلمان، وينطبق ذلك على مشاركة المرأة الحزبية حيث نحتاج لثلاثين عاماً آخر.

جهود الحكومة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الأردن

تعود المشاركة السياسية للمرأة الأردنية إلى السبعينيات من القرن الماضي حيث حصلت المرأة على حق التصويت والتمثيل في المجلس النيابي عام ١٩٧٤، بالرغم من أن المرأة لم تشارك في الحياة السياسية حتى عام ١٩٧٨. الا انه منذ ذلك الحين، تم اتخاذ بعض الخطوات لمعالجة زيادة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار المنتخبة في الأردن.حيث يكفل الدستور الأردني للمرأة حق التمثيل في البرلمان والمجلس البلدي من خلال نظام الحصص (الكوتا) الذي تم إقراره من خلال قانون الانتخابات عام ٢٠٠٣ (القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٣) وقانون البلديات لسنة ٢٠٠٧، وفي الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣، تم زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى ١٥ مقعد من أصل ١٠٠ مقعد، وفي عام ٢٠١٦ وصل التمثيل النسائي في الانتخابات النيابية إلى أعلى مستوى، حيث تم إشغال ٢٠ مقعدًا من أصل ١٣٠ مقعد.وعلى الرغم من هذه التعديلات لم تشكل النساء ربع المرشحين البرلمانيين ، بالإضافة الى أن نتائج الانتخابات ٢٠٢٠ أظهرت عدم نجاح ولا مرشحة على أساس مقعد التنافس، وفزن جميعهن على أساس المقعد المخصص للنساء (الكوتا) بخمسة عشرة مقعداً.

وقد رفع قانون البلديات (٢٠١١) مخصصات المرأة في المجالس البلدية من ٢٠% إلى ٢٥%، وهو ما أثبت نجاحه الفوري مما أدى إلى فوز المرأة بـ ٣٥.٩% من المقاعد في انتخابات ٢٠١٣. ووفقًا لقانون البلديات (٢٠١٥) تم حجز مقعد واحد من أصل ٥ مقاعد في المجالس المحلية للنساء، بينما يتم حجز ٢٥٪ من مقاعد المجالس البلدية للنساء وفي عام ٢٠١٧ تنافست أربع نساء فقط على منصب رئاسة البلديات في جميع المملكة، أما بالنسبة لانتخابات اللامركزية في ذات العام فقد فازت المرشحات من النساء بـ– ٢٤١ مقعدا على أساس تنافسي و٥٤٩ مقعداً على أساس نظام الكوتا، حيث أن ١٧٥ من هذه المقاعد كانت في المجالس البلدية، و٣٤٢ في المجالس المحلية، وأخيراً ٣٢ في مجالس المحافظات.

وعلاوة على ذلك، فقد نص قانون الأحزاب السياسية عام ٢٠١٢، على أن نسبة النساء من الأعضاء المؤسسين للحزب يجب ألا تقل عن ١٠٪، وفي العام ٢٠١٧ كان هناك ثلاث نساء يترأسن أحزاباً سياسية أردنية مقابل ٤٩ حزباً سياسياً بقيادة الرجال.

وفي ١٠ يونيو ٢٠٢١، دعا الملك عبد اللّه الثاني إلى تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي كانت مهمتها تقديم توصيات بشأن التحديثات والإصلاحات لقوانين الانتخابات والأحزاب السياسية حيث ضمنت اللجنة الملكية تشكيل لجنة فرعية لتمكين المرأة لتقديم توصيات حول تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، وتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وضمان تكافؤ الفرص للمرأة في جميع القطاعات.

وتباعاً لذلك شهد الأردن محطة مفصلية عبر مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية (٢٠٢١)، التي وضعت إطاراً قانونياً جديداً لمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية. وقد انعكست هذه المخرجات في قانون الأحزاب السياسية (٢٠٢٢) وقانون الانتخاب (٢٠٢٢)، حيث تم إدماج ضمانات صريحة لدعم مشاركة المرأة وتمثيلها، مثل:

- إلزام الأحزاب بأن لا تقل نسبة النساء عن ٢٠% من المؤسسين لأي حزب.
- ربط الكوتا النسائية بالدائرة الانتخابية المحلية وزيادة عدد مقاعدها إلى ١٨ مقعداً بدلاً من ١٥.
- إلزام القوائم الحزبية بوجود امرأة بين أول ثلاثة مرشحين وثاني ثلاثة مترشحين، وشاب/ة (٢٥-٣٥ سنة) بين أول خمسة مرشحين.
- تخصيص ٢٥% من مقاعد المجالس البلدية والمحافظات للنساء ضمن قانون الإدارة المحلية.
- تخصيص دعم مالي إضافي للأحزاب عن كل مقعد تفوز به مرشحة.

إلى جانب ذلك، جاء التعديل الدستوري (٢٠٢٢) ليؤكد صراحة على المساواة بين "الأردنيين والأردنيات"، وإلزام الدولة بتمكين النساء وحمايتهن من العنف والتمييز وضمان تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف. كما تتقاطع هذه التوجهات مع التزامات الأردن الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف التنمية المستدامة، خصوصاً الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وتنعكس آثار هذه الإصلاحات في نسب المشاركة الفعلية للمرأة في الانتخابات النيابية:

انتخابات ٢٠٢٠: بلغ عدد النساء الناخبات ٢,٤٤٣,٤٨٢ بنسبة ٥٣%، اقترعت منهن ٦٣٨,٠٨١ امرأة بنسبة ٢٦% من مجموع النساء الناخبات.

انتخابات ٢٠٢٤: بلغ عدد النساء الناخبات ٢,٦٨٦,٤٦٨ بنسبة ٥٢.٨٧%، اقترعت منهن حوالي ٧٨٦,٤١١ امرأة بنسبة ٢٩% من مجموع النساء الناخبات.

هذه الأرقام تعكس تزايد الحضور الكمي للمرأة في العملية الانتخابية، مع وجود تحدٍ مستمر في رفع نسب الإقبال والمشاركة الفعلية مقارنة بعدد النساء اللواتي يحق لهن الانتخاب. إلا أن الملاحظة اللافتة تكمن في ارتفاع تدريجي لنسبة النساء المقترعات من مجموع النساء الناخبات (من ٢٦% في ٢٠٢٠ إلى ٢٩% في ٢٠٢٤).

إلى جانب المشاركة في الانتخابات، فإن النساء يشكّلن حالياً حوالي ٤٣.٢% من أعضاء الأحزاب السياسية (٣٦,٥٢١ امرأة) بحسب منصة الأحزاب السياسية الموجودة على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب. ما يشير إلى قاعدة تنظيمية مهمة يمكن البناء عليها لتعزيز مشاركتهن النوعية في الهياكل الحزبية وفي مواقع القيادة وصنع القرار.

من هنا، تأتي أهمية هذا الدليل ليكون أداة عملية لتمكين النساء الحزبيات، وتزويدهن بالمهارات المعرفية والقيادية، وتعزيز حضورهن الفعّال في المشهد الحزبي والوطني، بما يساهم في ترسيخ مبادئ المشاركة المتساوية والعدالة السياسية، ودعم مسار التحديث السياسي في الأردن ككل.

أهمية مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية

إن مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية لا تقتصر على كونها حقًا دستوريًا، بل هي ركيزة أساسية لبناء ديمقراطية أكثر شمولاً وعدالة. إذ يساهم وجود النساء في:

1. إغناء الحياة السياسية من خلال رؤى وبرامج تعكس حاجات المجتمع بكل تنوعه
2. تعزيز العدالة الاجتماعية عبر صياغة سياسات تراعي قضايا النساء والفئات المهمشة
3. بناء الثقة المجتمعية عبر خلق نماذج إيجابية تشجع الأجيال الشابة على المشاركة
4. تحقيق المواءمة مع الإصلاحات الوطنية في إطار رؤية التحديث السياسي والاقتصادي

الفئة المستهدفة

الملخص التنفيذي والرسائل الأساسية للدليل

يمثل هذا الدليل خطوة عملية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب السياسية الأردنية، من الاستقطاب وصولاً إلى القيادة وصنع القرار. فقد أظهرت الدراسة الوطنية والجلسات المركزة مع النساء الحزبيات أن حضور المرأة في البنية الحزبية ما يزال محدودًا وغير مستدام، حيث تواجه النساء سلسلة من التحديات تبدأ من آليات الاستقطاب غير المنظمة، وتستمر عبر غياب برامج استقبال واضحة للعضوات الجديدات، وضعف الموارد المالية والتدريبية، وصولًا إلى البيئة الحزبية التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى آليات حماية وممارسات دامجة.

يأتي هذا الدليل استجابة لهذه الفجوات، ويقدّم خارطة طريق وأدوات عملية تساعد الأحزاب على تحويل التزاماتها إلى إجراءات قابلة للتنفيذ. وهو يستند إلى نتائج الاستبيانات التي شاركت فيها النساء، وإلى الخبرات الدولية الملهمة التي يمكن تكييفها مع السياق الأردني .

الاستقطاب المنهجي ضرورة: ٥٤% من النساء دخلن الأحزاب عبر العلاقات الشخصية فقط، ما يكشف غياب استراتيجيات مؤسسية. الأحزاب مطالبة بإطلاق حملات منظمة في الجامعات والمجتمعات المحلية، مع استهداف المحافظات المهمشة مثل معان والطفيلة

الشابات ركيزة لمستقبل الحياة الحزبية: الفئة العمرية ١٨–٢٥ لم تتجاوز نسبتها ٧%، ما يفرض على الأحزاب تطوير برامج شبابية خاصة تحاكي اهتماماتهن وتحدياتهن

حداثة التجربة الحزبية فرصة: ٦٨% من النساء المنتسبات حديثات الانضمام (٢٠٢٢–٢٠٢٤)، وهو ما يمثل فرصة لتثبيت عضويتهن عبر برامج تعريفية وإرشاد منظم يضمن استدامة وجودهن

غياب الدعم المالي يضعف حضور النساء: أكثر من نصف المشاركات (٥٢.٤%) أشرن إلى غياب التمويل المخصص للنساء والمرشحات، ما يتطلب تخصيص موازنات واضحة وعادلة داخل الأحزاب

التأهيل السياسي أولوية: ٤٨% من النساء لم يتلقين تدريبات كافية، و٥٠% اعتبرن قلة الخبرة السياسية عائقًا. التدريب المنهجي والمتواصل شرط أساسي لبناء قيادات نسائية حزبية

البيئة الآمنة شرط للمشاركة: 38.4% من النساء أشرن إلى استمرار الثقافة الذكورية، و16.5% أكدّن غياب آليات حماية فعالة، ما يستدعي تطوير مدونات سلوك وآليات شكاوى مستقلة داخل الأحزاب

قنوات الاتصال الداخلي ضعيفة: 41% من النساء غير مطلعات على أنشطة الحزب وخططه، ما يفرض إعادة هيكلة نظم التواصل الداخلي بما يضمن وصول المعلومات للجميع بشكل متساوٍ

الظهور الإعلامي للنساء ضرورة: 54.4% طالبن بتعزيز الحضور الإعلامي للقياديات، باعتبار الإعلام وسيلة لكسر الصور النمطية وإبراز قصص النجاح

استدامة المشاركة تتطلب متابعة طويلة الأمد: النساء الجديدات بحاجة إلى إرشاد مستمر، ودعم انتخابي منظم، وتوثيق قصص نجاحهن في الإعلام الوطني والحزبي لتشجيع أخريات

التغيير يبدأ من الداخل: لا يكفي انتظار إصلاحات تشريعية؛ بل على الأحزاب نفسها أن تبادر إلى تبني سياسات داخلية دامجة، من خلال كوتا داخلية، شفافية في انتخاب مسؤولة لجنة المرأة، وضمان إدماج النساء في اللجان الرئيسية

هذا الدليل لا يقدّم توصيات عامة فقط، بل يطرح خارطة طريق واضحة وأدوات عملية تشمل بطاقات تنفيذية، مصفوفة مقارنة للأحزاب، ودراسات حالة دولية. وهو يضع بين أيدي الأحزاب الأردنية خطوات قابلة للتطبيق تعزز من حضور النساء في الحياة الحزبية، وتضمن أن تكون مشاركتهن أعمق، أكثر استدامة، وأكثر تأثيرًا في صياغة مستقبل سياسي عادل ومتوازن.

النتائج الرئيسية

اعتمد التحليل على استبيان موجّه لعضوات في طيف واسع من الأحزاب، مكمَّلًا بثلاث جلسات مركّزة في الأقاليم (الشمال، الوسط، الجنوب). يمنح هذا المزج بين الكميّ والنوعي صورة دقيقة عن المشاركة الحزبية النسائية، والفجوات البنيوية والتنظيمية داخل الأحزاب.

ملامح العينة والانتساب

- تنوع حزبي ومواقع مختلفة: حضور لافت لأحزاب قديمة وجديدة، مع هيمنة لعضوية عامة **(42.7%)** ثم عضوية لجان **(22.3%)**، مقابل تمثيل محدود في الهيئات القيادية العليا **(2.9%)**
- حداثة الانضمام فرصة: **68%** التحقن بين **2022–2024**؛ ما يخلق نافذة ذهبية للتمكين المبكر عبر التوجيه والإرشاد
- فجوة جغرافية: تركز في عمّان **(34.5%)** وإربد **(30.1%)**، وضعف في محافظات الجنوب (الطفيلة **1.5%**، معان **0.5%**)
- مستويات تعليم مرتفعة: أغلبية بكالوريوس/دراسات عليا؛ يرافقها تنوّع مهني (حكومي/خاص/مجتمع مدني/عمل حر)

المشاركة الحزبية والسياسية

- نية الترشح: **38%** ينوين خوض الانتخابات المحلية المقبلة؛ **29%** لم يحسمن القرار بعد
- دور الأحزاب في التأهيل: **64%** تلقين دعمًا/تأهيلًا انتخابياً داخل أحزابهن؛ **36%** لم يتلقين
- أثر التحديث السياسي: **89%** أكدن أن مخرجات اللجنة الملكية حفّزتهن على الانضمام الحزبي
- طرق الانضمام: قناة غير مؤسسية بالأساس؛ الدعوات الفردية والمعارف (**54%** معًا) تتقدم على البرامج الحزبية

البيئة الداخلية والسياسات

- سياسات داعمة على الورق: **87%** وجود سياسات داعمة، لكن خطط التنفيذ الواضحة تهبط إلى **62%** فقط—فجوة بين النص والتطبيق
- الكوتا والتمكين الداخلي: النظام الداخلي "يمكّن" **(81%)**، لكن الكوتا الداخلية مؤكدة لدى **64%** فقط، مع جهل **22%** بوجودها
- بيئة آمنة وآليات الشكاوى: سياسات بيئة آمنة **(71%)**، ولجنة شكاوى في **61%**—مع الحاجة لتفعيل وشفافية أكبر

الاتصال والدمج المؤسسي

وسائط التواصل: الواتساب هو الوسيلة الشائعة **(61%)** والأكثر تفضيلًا بنسبة **(48%)**، و**(70%)** يتابعن خطط الحزب بشكل دوري، لكن **41%** غير مطلعات على خطط الفروع

التواصل المؤسسي: الأمانة العامة تتواصل باستمرار مع **55%** فقط؛ وأمانات الفروع مع **54**

الدعوات والتمثيل في الفعاليات: دعوات للمقر المركزي **(74%)** والفروع **(69%)**، لكن **36%** لا يحصلن على فرص متساوية في المؤتمرات الوطنية

القدرات والتدريب

توفر برامج التمكين: موجودة لدى **58%** وتغيب لدى **42%**–وتُطلب موضوعات محددة مثل: التثقيف/الإعلام السياسي **(25.7%)**، إدارة الحملات والإعلام الرقمي (**15.5%** لكل منهما)، الخطابة (**16%**)، الاستقطاب (**16.5%**)، التفاوض وحل النزاعات (**12.6%**)

التحديات البنيوية

موارد ومعيقات عملية: بعد المسافة **(33.5%)**، محدودية الموارد المالية **(29.6%)**، ضعف الإبلاغ عن الأنشطة **(26.2%)**، غموض الأدوار **(20.9%)**، وضغوط اجتماعية/أسرية **(9.2%)**

عقبات تمكينية وهيكلية: ضعف الدعم المادي **(52.4%)**، قلة الخبرة السياسية **(50%)**، غياب التدريب المنتظم **(48%)**، الثقافة الذكورية **(38.4%)**، محدودية المهارات القيادية **(32.5%)**

التغييرات المطلوبة من وجهة نظر المشاركات

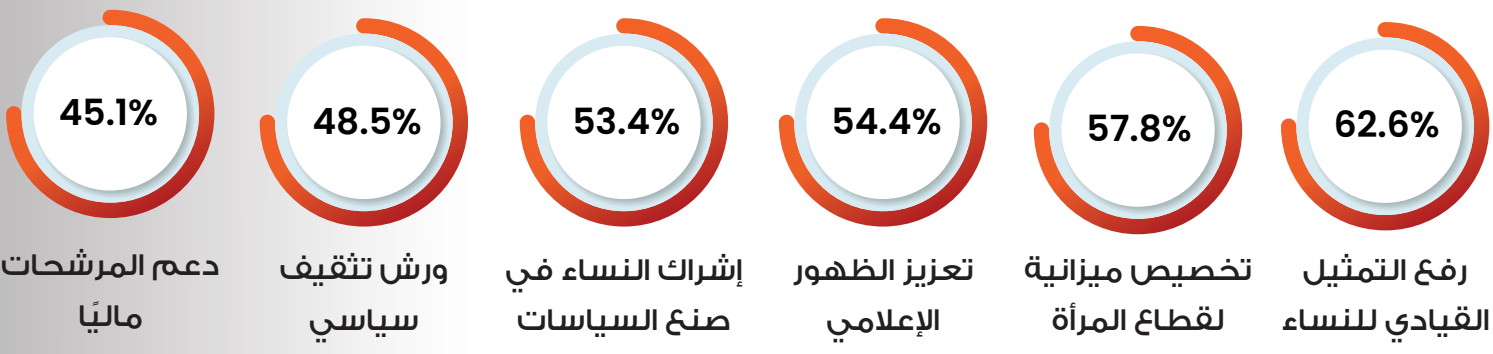

خلاصات الجلسات المركّزة (نوعي)

استنتاجات عملية مختصرة

الصورة الكلية تُظهر مشاركة نسائية متعطّشة ومؤهلة أكاديميًا، لكنها تصطدم بفجوة بين النص والتطبيق، وتمويل غير كافٍ، وثقافة تنظيمية ذكورية جزئيًا، وبنية تواصل تعتمد أدوات غير مؤسسية. الفرصة كبيرة الآن مع حداثة الانضمام (٦٨%)، ما يستدعي خارطة طريق واضحة منذ الاستقطاب إلى القيادة، وتمويلًا مخصصًا، وبرامج تدريب منهجية، وآليات حماية وشكاوى مستقلة، وتواصلًا داخليًا شفافًا يضمن عدالة الوصول للمعلومات والفرص.

مصفوفة التحديات والتوصيات

تكشف مصفوفة التحديات والتوصيات المستخلصة من الاستبيان والجلسات المركزة عن صورة متكاملة لواقع مشاركة النساء الحزبيات في الأردن. فعلى المستوى البنيوي، برزت فجوة واضحة في وصول النساء إلى المواقع القيادية (2.9% فقط في مواقع صنع القرار) مع تمركز المشاركة في عمان وإربد مقابل تهميش الجنوب، إلى جانب ضعف مشاركة الشابات (7%) وحداثة الانضمام الحزبي (68% خلال 2022–2024). كما أظهرت النتائج أن طرق الاستقطاب ما تزال قائمة على العلاقات الشخصية (54%)، وأن 36% من النساء لم يتلقين أي تدريب انتخابي، الأمر الذي يعمّق ضعف الاستعداد لخوض الانتخابات ويؤدي إلى تراجع الحافز للمشاركة. أما داخل البنية الحزبية، فقد أكدت النساء أن أبرز التحديات تتمثل في ضعف الدعم المادي (52.4%)، غياب التدريب والتمكين المنهجي (48%)، الثقافة الذكورية (38.4%)، والقيود الأسرية والمجتمعية (26.2%). وتقاطعت هذه التحديات مع ما ورد في الجلسات المركزة التي أبرزت غياب الشفافية الداخلية، قصور المعرفة الحزبية، التهميش الجغرافي خاصة في الجنوب، وضعف الاستدامة في برامج التمكين.

في المقابل، اقترحت المشاركات جملة من التوصيات العملية، أبرزها: تخصيص مسارات واضحة لتمكين النساء ورفع نسبة وجودهن في المواقع القيادية (62.6%)، توفير دعم مالي منصف للمترشحات (45.1%)، وتخصيص ميزانية لقطاع المرأة داخل الأحزاب (57.8%). كما شددن على أهمية تطوير برامج تدريبية مستدامة تشمل القيادة والإعلام والسياسات (42.7%)، وتعزيز الظهور الإعلامي للنساء (54.4%)، إضافة إلى إشراكهن في صناعة السياسات بشكل مباشر (53.4%). أما على المستوى الأوسع، فقد تمت الدعوة إلى توسيع النشاطات الحزبية في المحافظات الطرفية، بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والجامعات لتوفير برامج تنشئة سياسية مبكرة، وتطوير آليات شفافة لرصد احتياجات النساء وضمان بيئة حزبية آمنة تحمي حقوقهن وتدعم مشاركتهن الفعالة.

التحدي	التوصية	المصدر
ضعف وصول النساء للمناصب القيادية (٢.٩٪ فقط في مواقع صنع القرار)	تخصيص مسارات تدريبية وربط التمويل الحزبي بنسبة النساء في القيادة	الاستبيان الإلكتروني
تمركز المشاركة في عمان وإربد مقابل ضعف المشاركة في الجنوب (٥٠٪ معان، ١٥٪ الطفيلة)	إطلاق برامج لامركزية تستهدف المحافظات الطرفية	الاستبيان الإلكتروني
ضعف مشاركة الفئة العمرية ١٨-٢٥ (٧٪ فقط)	مبادرات حزبية طلابية وجامعية خاصة للشابات	الاستبيان الإلكتروني

قصور دعم الأحزاب انتخابيًا (٣٦% لا يتلقين تدريب انتخابي)	بناء برامج حزبية انتخابية متخصصة للنساء	الاستبيان الإلكتروني
الاعتماد على العلاقات الشخصية في الانضمام (٥٤%)	تطوير استراتيجيات استقطاب مُمأسسة عبر الإعلام والبرامج	الاستبيان الإلكتروني
تفاوت الثقة الداخلية (٩% ضعيفة/مقبولة)	تحسين الشفافية الداخلية وإشراك النساء بصنع القرار	الاستبيان الإلكتروني
رغبة ٢٤% بالمغادرة بسبب ضعف النشاط والعدالة الداخلية	تطوير نشاطات منتظمة وضمان عدالة داخلية	الاستبيان الإلكتروني
ضعف الدعم المادي للنساء (٥٢.٤%)	تخصيص ميزانيات واضحة لقطاع المرأة	الاستبيان الإلكتروني
قلة الخبرة السياسية (٥٠%)	برامج تدريب وتأهيل سياسي متخصص	الاستبيان الإلكتروني
غياب التدريب والتمكين (٤٨%)	ورش تثقيف سياسي دورية	الاستبيان الإلكتروني
استمرار الثقافة الذكورية (٣٨.٤%)	تعزيز ثقافة الحوار الداخلي وآليات تشاركية	الاستبيان الإلكتروني

ضعف الشفافية بآليات اختيار القيادات (تعيين مقابل انتخاب متقارب)	اعتماد آليات انتخابية شفافة	الاستبيان الإلكتروني
ضعف التواصل الداخلي (٤١% غير مطلعات على الخطط، ٢٦.٢% لم يتم إبلاغهن بالأنشطة)	تحسين قنوات الاتصال (نشرات، مجموعات رقمية)	الاستبيان الإلكتروني
صعوبات لوجستية (٣٣.٥% بعد المسافة، ١٥.٥% تأخر المواعيد)	تنظيم أنشطة لامركزية ودعم لوجستي (مواصلات وأوقات مناسبة)	الاستبيان الإلكتروني
غياب آليات حماية واضحة (١٦.٥%)	تعزيز سياسات الحماية والإبلاغ	الاستبيان الإلكتروني
قصور المعرفة الحزبية وضعف وعي الأعضاء بالبرامج	إدماج برامج توعية داخلية مستمرة	الجلسات المركزة
حداثة التجربة الحزبية لدى العديد من النساء	برامج إرشاد طويلة الأمد لبناء خبرة تراكمية	الجلسات المركزة
ضعف الحضور الإعلامي للنساء (٥٤.٤% طالبن به)	تعزيز التغطية الإعلامية لقيادات نسائية داخل الحزب	الجلسات المركزة

دليل مرجعي للأحزاب السياسية حول استقطاب وتطوير مشاركة المرأة

يأتي هذا الدليل استجابة للتحديات المتعددة التي تم رصدها من خلال الاستبيان والجلسات الحوارية المركزة مع النساء الحزبيات في مختلف محافظات المملكة. فقد كشفت النتائج عن فجوة واضحة بين النصوص القانونية التي تكفل مشاركة المرأة في الحياة السياسية وبين الممارسات العملية داخل الأحزاب. كما أبرزت التحديات المرتبطة بضعف الدعم المادي، غياب آليات التدريب والتمكين المنهجي، محدودية الشفافية في اختيار القيادات، ضعف قنوات التواصل الداخلي، إلى جانب استمرار الثقافة الذكورية التي تحد من تكافؤ الفرص.

وانطلاقًا من هذه التوصيات والتحديات، يهدف هذا الدليل إلى توفير إطار عملي يمكن للأحزاب السياسية استخدامه كمرجعية في استقطاب النساء، وتهيئة بيئة حاضنة لهن منذ لحظة الانتساب، وتعزيز فرص تطورهن داخل الهياكل الحزبية وصولًا إلى مواقع القيادة. الحاجة إلى هذا الدليل تنبع من إدراك أن التمكين السياسي لا ينفصل عن التمكين المؤسسي داخل الأحزاب، وأن نجاح عملية الإصلاح السياسي يرتبط بقدرة الأحزاب على أن تكون أكثر شمولاً وعدالة في التعامل مع عضواتها.

أولاً: استقطاب النساء للأحزاب السياسية

إن عملية استقطاب النساء للأحزاب السياسية تمثل الخطوة الأولى نحو بناء مشاركة حزبية فاعلة. وقد أظهرت النتائج أن طرق الانضمام الحالية تعتمد غالبًا على العلاقات الشخصية والدعوات الفردية، ما يحد من عدالة تكافؤ الفرص. لذلك، فإن تبني آليات استقطاب منظمة وشفافة أصبح ضرورة لضمان وصول النساء، وخاصة الشابات، إلى العمل الحزبي بشكل واعٍ ومدروس. هذا المحور يركز على كيفية تنويع قنوات الاستقطاب، وتصميم رسائل موجهة للنساء، وتوسيع فرص الانخراط في الأحزاب على أسس عادلة وشاملة، وذلك يكون من خلال الخطوات التالية:

تنويع قنوات الاستقطاب: الانتقال من الاعتماد على العلاقات الشخصية والدعوات الفردية إلى استراتيجيات مؤسسية تشمل الحملات الإعلامية، الشراكات مع الجامعات، والمبادرات المجتمعية

رسائل موجهة للنساء: صياغة حملات إعلامية تبرز قصص نجاح النساء الحزبيات وتوضح فرص التطور داخل الأحزاب

آليات استقطاب عادلة وشفافة: نشر معايير واضحة للانتساب تضمن المساواة بين الجنسين مع توثيق عمليات القبول ،

استهداف الفئات الشابة: إطلاق مبادرات جامعية وشبابية لتعزيز المشاركة المبكرة، بما يعالج ضعف انخراط الفئة العمرية (١٨-٢٥)

ثانياً: استقبال المنتسبات الجديدات

المرحلة التالية بعد الاستقطاب هي كيفية استقبال الأحزاب لعضواتها الجدد. فقد أظهرت التجربة أن العديد من النساء يدخلن الأحزاب دون برامج تعريفية أو متابعة منهجية، ما يؤدي إلى شعورهن بالتهميش أو عدم وضوح الدور. هذا المحور يوضح أهمية توفير برامج تعريفية وإرشادية منذ اللحظة الأولى، مع بناء قنوات تواصل وثقة تساعد المنتسبات على الاندماج السريع داخل الحزب، بما يعزز انتماءهن واستمرار مشاركتهن، وذلك يكون من خلال الخطوات التالية:

- جلسات تعريفية منتظمة: تنظيم برامج تعريفية للمشاركات الجديدات تتضمن التعريف بالنظام الداخلي، الهيكل التنظيمي، والحقوق والواجبات
- برامج إرشاد داخلي: تعيين قياديات أو عضوات متمكنات كمرشدات لمتابعة تطور المنتسبات الجديدات
- بناء الثقة والانتماء: عقد لقاءات غير رسمية تعزز التواصل بين العضوات والقيادات الحزبية
- تقديم الدعم اللوجستي: توفير تسهيلات عملية مثل مواعيد مناسبة، دعم المواصلات عند الحاجة، أو المشاركة عن بعد

ثالثاً: التطور داخل الحزب

نجاح مشاركة المرأة لا يكتمل إلا بوجود مسار واضح للتطور الحزبي والقيادي. كثير من التحديات التي رصدناها مرتبطة بضعف الدعم المادي، غياب التدريب المستدام، الثقافة الذكورية، وغياب آليات الشكاوى والحماية. هذا المحور يسلط الضوء على كيفية معالجة تلك الفجوات عبر إتاحة فرص متساوية للنساء في اللجان، تعزيز التدريب والتمكين، بناء آليات حماية فعالة، وتكريس التمثيل الإعلامي العادل، بما يضمن تطور المرأة تدريجيًا داخل الحزب وصولًا إلى المواقع القيادية، وذلك يكون من خلال الخطوات التالية :

- إتاحة فرص متساوية في اللجان: ضمان وجود النساء في مختلف اللجان الحزبية (السياسية، الإعلامية، المالية) وعدم حصرهن في قطاع المرأة فقط
- المساواة في الفرص القيادية: اعتماد معايير شفافة للترشح للمناصب الداخلية (انتخاب أو تكليف) تراعي تكافؤ الفرص
- برامج تدريب وتمكين مستدامة: تطوير خطط سنوية لتدريب النساء في مجالات القيادة، الإعلام السياسي، التفاوض وإدارة الحملات الانتخابية
- آليات الحماية والشكاوى: إنشاء قنوات سرية وآمنة لتلقي شكاوى النساء، وربطها بسياسات واضحة للمساءلة
- تحسين التواصل الداخلي: استخدام نشرات دورية، منصات رقمية، واجتماعات منتظمة لضمان وصول المعلومات لجميع العضوات

التمكين الاقتصادي والسياسي المتكامل: ربط النساء ببرامج لدعم ريادتهن أو توفير منح صغيرة، بما يعزز استقلاليتهن الاقتصادية كشرط لمشاركة سياسية أكثر فاعلية

تمثيل عادل في الإعلام: ضمان إبراز القيادات النسائية في أنشطة الحزب ووسائل الإعلام، بما يعالج الفجوة في التمثيل الإعلامي

مرحلة الترشح والدعم الانتخابي: إذا قررت العضوة خوض انتخابات عامة أو محلية، يتوجب على الحزب دعمها بكل الوسائل. يشمل ذلك: المساعدة في تجهيز ملف الترشح وإجراءات التسجيل، وتقديم المشورة الاستراتيجية حول اختيار دائرة انتخابية مناسبة، والتدريب على فنون الحملة (مثل التواصل مع الناخبين واستخدام وسائل التواصل). علاوةً على ذلك، يمكن تخصيص موارد للحملة الانتخابية نسائية – مثل "صندوق انتخابي" خاص بالمرشحات – وتضمينها في برامج الحزب الانتخابية. وقد أوصى الدليل بحشد دعم حزبي لنظام حصص الترشح وإدراجه في النظام الأساسي، مع ضمان وضع النساء المرشحات في قوائم أو دوائر "قابلة للفوز" وفي هذه المرحلة أيضًا يُنظّم التعاون مع الشبكات النسائية الوطنية (مثل «شبكة المرأة والانتخابات») للاستفادة من خبراتها وتوسيع قاعدة الناخبين

مرحلة ما بعد الانتخابات (التمثيل والمتابعة): إن نجحت المرأة في الحصول على منصب انتخابي أو قيادي حزبي، يجب أن يواصل الحزب رعايتها. فمن المهم إشراكها في لجان قيادة الحزب واتخاذ القرارات، وعدم حصرها في مناصب صياغية ثانوية. ولذلك، ينبغي توفير تدريبات إضافية (مثلًا حول الإدارة البرلمانية أو مهارات القيادة التنفيذية)، وتيسير ربطها بمرشحات أخريات سابقة لتبادل الخبرات. وتؤكد التقارير أن الانتقال إلى السلطة يحتاج إلى دعم مستمر بالموارد والشبكات الشعبية؛ فحتى مع ضمان الحصص، يمكن أن تفتقر النساء للقاعدة الشعبية الداعمة والربط القيادي، لذا على الحزب المساهمة في بناء تلك القاعدة (من خلال لقاءات دورية مع الناخبات وتعزيز صورة المرأة في الإعلام الحزبي). ويستحسن كذلك إنشاء مجلس نسائي موسع يجمع كل النساء القياديات في الحزب لتقييم الأداء وتحديث الاستراتيجيات بانتظام

في الختام يؤكد هذا الدليل أن استقطاب المرأة وتطوير مشاركتها الحزبية لا يمكن أن يظل مجرد نصوص في القوانين أو شعارات في البرامج، بل يحتاج إلى ممارسات عملية تعكس التزام الأحزاب بالعدالة والشفافية. إن نجاح أي حزب في أن يكون أكثر شمولاً يعتمد على مدى قدرته على توفير بيئة آمنة، عادلة، وداعمة للنساء، بما يعزز ثقة المجتمع بجدوى العمل الحزبي وفعاليته.

الأدوات العملية

البطاقة 1: استقطاب النساء

الهدف	زيادة نسبة العضوات الجدد وخاصة الشابات من عمر ١٨-٢٥
خطوات التنفيذ	▪ تنظيم حملات توعوية في الجامعات والمراكز المجتمعية ▪ إنتاج مواد إعلامية جاذبة بلغة شبابية ▪ تخصيص فريق حزبي مختلط (نساء ورجال) لتنفيذ الحملة
الموارد المطلوبة	مطبوعات، منصة تواصل اجتماعي، متطوعون
الجهات المسؤولة	لجنة المرأة + لجنة الإعلام
التحديات	ضعف التمويل، مقاومة اجتماعية
مؤشرات القياس	عدد العضوات الجدد خلال سنة؛ نسبة الشابات بينهن
مثال تطبيقي	حملة نفذها أحد الأحزاب في تونس داخل الجامعات بعد عام ٢٠١١

البطاقة 2: آلية الشكاوى والحماية

الهدف	ضمان بيئة حزبية آمنة وداعمة للنساء
خطوات التنفيذ	▪ إنشاء لجنة مستقلة لتلقي الشكاوى ▪ وضع نظام مكتوب يجرّم التحرش والتمييز ▪ نشر قنوات الشكاوى (إيميل، صندوق مغلق، خط ساخن)
الموارد المطلوبة	مستشارة قانونية، نظام إلكتروني بسيط
الجهات المسؤولة	لجنة الانضباط + لجنة المرأة
التحديات	مقاومة داخلية من بعض القيادات
مؤشرات القياس	عدد الشكاوى الموثقة والمغلقة؛ رضا العضوات عن آلية المتابعة
مثال تطبيقي	بروتوكولات الحماية في بعض الأحزاب الأوروبية (السويد نموذجًا)

البطاقة 3: بناء القدرات والتدريب

الهدف	رفع كفاءة النساء الحزبيات في القيادة والسياسة
خطوات التنفيذ	▪ تصميم برنامج تدريبي سنوي يشمل: الخطابة، التفاوض، القانون الانتخابي، إدارة الحملات ▪ عقد ورشات قصيرة دورية لرفع المهارات العملية ▪ إشراك قياديات ذوات خبرة كمدرّبات أو موجّهات
الموارد المطلوبة	قاعة تدريب، خبراء/خبيرات، مواد تدريبية
الجهات المسؤولة	لجنة التدريب + لجنة المرأة
التحديات	ضعف التمويل؛ عزوف بعض العضوات بسبب التزامات عائلية
مؤشرات القياس	عدد الدورات المنفذة؛ نسبة العضوات المستفيدات؛ مستوى تحسّن المهارات عبر تقييم قبلي/بعدي
مثال تطبيقي	برامج تدريبية اعتمدها المعهد الديمقراطي الوطني في المغرب وتونس لتمكين المرشحات

الأدوات العملية

البطاقة 4: دعم الحملات الانتخابية

الهدف	تعزيز فرص المرشحات للوصول إلى مواقع انتخابية قابلة للفوز
خطوات التنفيذ	▪ إنشاء صندوق مالي داخلي لدعم المرشحات ▪ تقديم استشارات متخصصة في إعداد الرسائل الانتخابية ▪ تدريب المرشحات على استخدام الإعلام التقليدي والرقمي
الموارد المطلوبة	موازنة مخصّصة، خبراء إعلام وسياسة، أدوات تواصل
الجهات المسؤولة	لجنة الانتخابات الداخلية + اللجنة المالية
التحديات	صعوبة تخصيص موارد مالية، التنافس الداخلي على الدعم
مؤشرات القياس	عدد المرشحات المدعومات
مثال تطبيقي	التجربة الألبانية حيث تم إنشاء صندوق وطني لدعم المرشحات

البطاقة 5: الإعلام والظهور العام

الهدف	تعزيز حضور النساء في الفضاء العام والإعلامي
خطوات التنفيذ	▪ ظهور القياديات في المؤتمرات والأنشطة العامة ▪ تدريبهم على الخطاب الإعلامي ومهارات الظهور أمام الكاميرا ▪ إنتاج محتوى قصير (مقاطع فيديو، منشورات) يعرض قصص نجاح حزبية نسائية
الموارد المطلوبة	دعم فني/إعلامي، كاميرا بسيطة، منصات تواصل
الجهات المسؤولة	لجنة الإعلام + لجنة المرأة
التحديات	ضعف اهتمام وسائل الإعلام التقليدية بالنساء
مؤشرات القياس	عدد المشاركات الإعلامية للنساء، مستوى التفاعل مع المحتوى المنشور
مثال تطبيقي	برامج الظهور الإعلامي للمرشحات في تونس خلال انتخابات ٢٠١٩

البطاقة 6: تخصيص التمويل والموارد

الهدف	ضمان عدالة توزيع الموارد داخل الحزب لصالح النساء والمرشحات
خطوات التنفيذ	▪ إدراج بند موازنة سنوي لدعم برامج المرأة ▪ تخصيص نسبة محددة من الموارد التدريبية والإعلامية للنساء ▪ نشر تقرير دوري يوضح حجم الموارد المخصصة للنساء
الموارد المطلوبة	موازنة حزبية، وحدة مالية، لجنة رقابة
الجهات المسؤولة	اللجنة المالية + لجنة المرأة
التحديات	مقاومة بعض القيادات لفكرة تخصيص موارد محددة
مؤشرات القياس	قيمة التمويل المخصص سنوياً، نسبة النساء المستفيدات، رضا العضوات
مثال تطبيقي	تخصيص موارد للنساء في بعض الأحزاب الأوروبية كجزء من موازناتها السنوية

الخاتمة

يشكّل هذا الدليل التدريبي حصيلة عملية بحثية وتشاركية امتدت عبر استبيانات وطنية وجلسات مركزة في الأقاليم الثلاثة، حيث تم الاستماع مباشرة إلى النساء الحزبيات حول تجاربهن وتحدياتهن داخل الأحزاب السياسية الأردنية. وقد أظهرت هذه العملية أن مشاركة المرأة ما زالت تواجه قيودًا متعددة، تبدأ من مرحلة الاستقطاب غير المنظم وضعف التأهيل، مرورًا بغياب الدعم المادي والمعنوي، ووصولًا إلى محدودية فرص الوصول إلى مواقع صنع القرار. هذه التحديات تعكس فجوة واضحة بين النصوص القانونية والإصلاحات التي أقرتها الدولة من جهة، وبين الممارسات الحزبية اليومية من جهة أخرى.

إن هذا الدليل لا يقدّم وصفًا تشخيصيًا للواقع فحسب، بل يسعى إلى أن يكون أداة عملية للأحزاب السياسية لتطوير بيئة أكثر شمولًا وعدالة. فقد رُبطت التوصيات مباشرة بنتائج الاستبيان والجلسات، بما يمنحها قوة وشرعية مبنية على صوت النساء أنفسهن، وليس على افتراضات خارجية. وهو ما يعزز قيمة هذا الدليل كمرجع حيّ يمكن اعتماده في صياغة سياسات حزبية جديدة تراعي احتياجات النساء، وتستفيد من طاقتهن، وتفتح أمامهن مسارات واضحة نحو القيادة.

يؤكد الدليل أن التمكين السياسي للمرأة لا يمكن فصله عن التمكين الاقتصادي والاجتماعي. فالنساء اللواتي يعانين من ضعف الموارد يجدن أنفسهن أقل قدرة على الاستمرار والمنافسة داخل الأحزاب. كما أن تعزيز الثقة بدور الأحزاب يبدأ من بناء قنوات تواصل شفافة، وإيجاد آليات حماية من الانتهاكات، وتطوير برامج تثقيف سياسي مستدامة ترفع من الكفاءة والجاهزية. ومن هنا جاءت التوصيات العملية التي تضمنت: تخصيص ميزانيات لقطاع المرأة، اعتماد آليات انتخابية واضحة لقيادات اللجان، توفير دعم انتخابي منصف، وإدماج النساء بشكل مباشر في صناعة القرار الحزبي

كما يبرز هذا الدليل الحاجة إلى شراكات أوسع مع مؤسسات المجتمع المدني والجامعات، لتأمين برامج تنشئة سياسية مبكرة، وتطوير منصات تدريبية مشتركة تعزز جاهزية الشابات والشباب للانخراط في الحياة الحزبية. إن استدامة التمكين تتطلب بيئة متكاملة تبدأ من التعليم والتنشئة المبكرة، مرورًا بالعمل المدني، وصولاً إلى المشاركة الحزبية وصنع القرار.

وختاماً، فإن ما تقدمه هذه الوثيقة يتجاوز مجرد كونه محتوى تدريبيًا؛ إنها خارطة طريق للأحزاب السياسية الأردنية لتتحول إلى مؤسسات أكثر تمثيلًا، وعدلًا، وقدرة على استيعاب التنوع المجتمعي. إن ترجمة هذا الدليل إلى واقع عملي يعني أن النساء لن يكنّ مجرد عضوات هامشيات، بل قائدات فاعلات يسهمن في تشكيل السياسات الوطنية، وإعادة بناء الثقة المجتمعية بالأحزاب، والمشاركة في مسار التحديث السياسي الذي تشهده المملكة

إن المستقبل الذي نطمح إليه هو مستقبل تشارك فيه النساء والشباب بشكل متساوٍ مع الرجال، مستقبل تكون فيه الأحزاب مؤسسات ديمقراطية حقيقية لا تعكس فقط النصوص القانونية، بل تجسد قيم العدالة والمساواة والشمول في كل ممارسة داخلية وكل قرار سياسي. وهذا الدليل هو خطوة أولى نحو هذا المستقبل، لكنه ليس النهاية. بل دعوة مفتوحة للأحزاب كي تبني على ما ورد هنا، وتطوره باستمرار، ليبقى حيًا ومتجددًا، كما هو طموح النساء الأردنيات للقيادة والتغيير .

استنادًا إلى ما تقدّم، يدعو هذا الدليل جميع الأحزاب السياسية في الأردن إلى اعتماد ما ورد فيه من توصيات وآليات كجزء من خططها الداخلية للتطوير المؤسسي. إن الالتزام بهذه التوصيات لا يُعتبر خيارًا تكميليًا، بل ضرورة لتعزيز الثقة المجتمعية بالأحزاب، وضمان استمراريتها كمنصات ديمقراطية حقيقية .

نوصي بأن تُخصص الأحزاب جداول زمنية واضحة لتنفيذ ما ورد في الدليل، تشمل

- مراجعة أنظمتها الداخلية لتضمين سياسات تمكين النساء والشباب
- إنشاء وحدات أو لجان متخصصة لمتابعة قضايا المرأة بشكل مؤسسي ومستدام
- ربط الدعم المالي الحزبي بمستوى الالتزام بالمساواة وتمثيل النساء في مواقع القيادة
- العمل مع منظمات المجتمع المدني لتطوير برامج تدريبية مشتركة ودورية

إن اعتماد هذا الدليل يشكّل فرصة استراتيجية للأحزاب لتجديد صورتها أمام المجتمع، ولإثبات التزامها الجاد بمسار التحديث السياسي الذي تقوده المملكة. وهو أيضًا خطوة عملية نحو بناء بيئة حزبية جاذبة، عادلة، ومُمكّنة للنساء، بما يعزز من حضورهن القيادي ويثري الحياة السياسية الوطنية

إن تمكين المرأة داخل الأحزاب ليس مجرد هدف مرحلي، بل مسار مستمر يتطلّب التزاماً واعياً من الأفراد والمؤسسات على حدّ سواء. ونأمل أن يشكّل هذا الدليل أداة عملية تعزز من حضور النساء، وتدعم مشاركتهن الفاعلة في صياغة السياسات وقيادة التغيير

إن بناء بيئة حزبية أكثر عدالة وشمولاً هو مسؤولية مشتركة، تبدأ من تعزيز المعرفة، وتنمو بالممارسة، وتترسخ حين تتوفر الإرادة الحقيقية لتطوير العمل السياسي. وبخطوات ثابتة وواعية، يمكن للمرأة أن تكون شريكاً كاملاً في قيادة المستقبل وصناعة القرار

مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة

اربد - الأردن

البريد الإلكتروني: info@werisecenter.org

الموقع الإلكتروني: www.werisecenter.org

هاتف: 0791050822

@WeRiseCenter